

أما الشرط الأخير للحديث الصحيح، وهو أن لا يكون معللاً، فالمراد أن يبرأ الحديث من العلل ليكون صحيحاً..

والعلة هي أمر خفى غامض يقدح فى صحة الحديث، ويبدو الحديث وكأنه سليم فى ظاهره.

وتلك العلل لا يدركها إلا العلماء المهرة المتخصصون، الراسخون فى هذا العلم..

ومثال ذلك : أن يكون الحديث موقوفاً (أى من رواية الصحابي)، فيأتى به الراوى مرفوعاً إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلك علة تقدح فى صحة الحديث. أو على العكس من ذلك بأن يكون الحديث مرفوعاً فيروى موقوفاً.. وعلى هذا فالحديث الصحيح لذاته هو الذى تتوفر فيه كل تلك الشروط التى ذكرناها، وهى أعلى شروط القبول، ونلاحظ أن الصحة التامة لهذا الحديث قد نبعت من داخله فى اتصال سنده، وفى عدالة رواته وضبطهم، وفى عدم شنوذه عن الثقات، وخلوه من العلل القادحة الخفية، ولم يساند الحديث مسانداً أو معضداً من خارجه، ولذا أطلق علماء الحديث على هذا النوع "الصحيح لذاته".

أما الصحيح لغيره، فهو الحديث الذى استوفى شروط الصحة -السابق ذكرها- إلا أن ضبط الراوى غير تام؛ فقد يتصف راوى هذا الحديث بالضبط إلا أن ضبطه غير تام، كأن تعثره الغفلة أو النسيان فى بعض الأوقات.

وتلك الصفة (الضبط)، قد يطرأ عليها متغيرات، فقد تعالج بطرق أخرى، (أى أحاديث من وجه آخر)، يكون الراوى فيها تام الضبط، حينئذ يرتقى الحديث إلى درجة الصحة، ولكن الارتقاء جاءه من خارجه، فأصبح حديثاً صحيحاً لغيره، لتوفر شروط الصحة، مع معالجة النقص فى الضبط من أحاديث آخر (طرق أخرى أو مسانداً).